الأمم المتحدة

E/2012/NGO/73

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من التحالف النسائي الدولي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

180612 120612 12-31484 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تكمن إحدى طرائق تعزيز القدرات الانتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاستثمار في النساء والفتيات. ومن المسلم به عموما أن أغلبية الفقراء في جميع أنحاء العالم هم من النساء. والمرأة الفقيرة تتسم بكونها محرومة بصفة خاصة، حتى بالنسبة للفقراء من الرجال، في مجتمعاتها بسبب انعدام التكافؤ في علاقات القوة بين الجنسين مما يساعد على إيجاد الفقر بين النساء وإدامته.

ويعني الفقر، بالنسبة للفقراء، اعتلال الصحة والوفاة في سن مبكرة، والاستبعاد الاجتماعي، وعدم توفر إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والحرمان من الاسهام برأيهم في القرارات الأساسية التي تؤثر على حياتهم، وتعرضهم للعنف. وليس للفقراء أي خيارات فيما يمكن أن يفعلوه بحياتهم. وعلى المرأة، بالرغم من ذلك وعلاوة على ذلك، أن تغالب التمييز المنهجي الذي تتعرض له. ويتسبب التمييز ضد المرأة في انتشار الفقر على نطاق واسع وفي إدامته. ولذلك فإن تمكين المرأة يمثل جزءا من حل المشكلة. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعمل بجدية لتغيير القوالب النمطية الجنسانية لكي يمكن ترسيخ حقوق المرأة وعدم الاكتفاء بمجرد وجودها على الورق.

ولسوء الحظ، فإن الكساد الاقتصادي أسفر عن آثار سلبية لا تناسبية فيما يتعلق بحق المرأة في العمل. ففي القطاع الرسمي، تعاني المرأة بالفعل من زيادة انعدام الأمن الوظيفي وتدني الأجور ومن ثم، فإنها تعرضت للصدمة بدرجة أشد.

وقد ظهرت المرأة أيضا باعتبارها قوة العمل المرنة بامتياز في قطاع الاقتصاد العالمي الذي يتميز بكثافة اليد العاملة والقدرة التنافسية العالية. إلا أن العمالة المرنة يمكن الاستفادة منها أو الاستغناء عنها حسب أوضاع السوق، مع تحويل تلك الوظائف إلى القطاع غير الرسمي دون وجود أي أمن وظيفي أو استحقاقات وظيفية.

وقد أدى خفض الاستهلاك الناجم عن الأزمة الاقتصادية إلى تقليص قطاع التجارة والصناعة التحويلية بدرجة كبيرة. وأثر ذلك تأثيرا هائلا على المرأة العاملة في الوظائف غير المستقرة. وفقدت ملايين النساء أعمالهن.

ويؤدي تزايد البطالة وتناقص دخول الأسر المعيشية إلى زيادة العمل غير المدفوع الأجر، بما في ذلك تقديم الرعاية (وهو عمل تضطلع به النساء والفتيات غالبا)، وإجبار النساء على التحول إلى العمل في القطاعات غير الرسمية.

وتميل المرأة أيضا إلى التأثر الشديد بالتخفيضات في الإنفاق العام. وهذه تؤثر في قطاعات من قبيل التعليم والصحة والمرافق الصحية، وهي خدمات لا غنى عنها للأسر والأسر المعيشية التي يمكن أن توفر الدعم الذي تحتاجه المرأة. فالإنفاق الاجتماعي يجلب الرفاه والفرص، ويمكن أن يقوم بدور أساسي في مكافحة الفقر، ولا سيما الفقر بين النساء.

وهناك أيضا حاجة إلى دعم حق المرأة في العمل عن طريق الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر الذي تضطلع به المرأة وتسليط الضوء عليه. ويجب علينا خفض عبء ذلك العمل الملقى على عاتقها بتشجيع تقاسم المسؤوليات بصورة متكافئة بين الرجل والمرأة في مجال تقديم الرعاية. ولمعالجة الأزمة يجب على البلدان أن تعمل على تعزيز القدرة الإنتاجية للمرأة، ودعم أنشطة توليد الدخل، وكفالة حصولها على التمويل البالغ الصغر.

وتحتاج المرأة إلى المشاركة بصورة كاملة في عمليات صنع القرار بغية كفالة توجيه الاهتمام للمنظورات الجنسانية في الاستجابات السياساتية للأزمة المالية. وينبغي للدول اتخاذ تدابير لكفالة اتباع نهج جنساني عند وضع تدابير التعافي وتنفيذها، وهو ما يستدعي إيلاء أولوية للاستثمار في التعليم واكتساب المهارات. وهناك حاجة إلى الاستثمار في القطاعات التي تشكل المرأة فيها نسبة كبيرة من قوة العمل، وإعداد الميزانيات لكفالة استفادة المرأة بصورة متكافئة من الاستثمارات العامة.

ويعد الاستثمار في النساء والفتيات أمرا أساسيا ليس فقط من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بل أيضا من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية والأهداف الإنمائية للألفية.

وتعد الأزمة فرصة لإعادة التفكير في النظام الاقتصادي. فنحن نحتاج إلى التوجه نحو نظام تتمثل وظيفته في بقاء البشرية بطريقة إنسانية. ومن شأن إنشاء نظام اقتصادي قائم على التضامن وموجه نحو تحقيق العدالة وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة والرجل، وإيلاء أولوية لتلبية احتياجات الجميع والتعاون بشأن تحقيق نمو غير محدود وزيادة الأرباح إلى الحد الأقصى، أن يسهم في ديمومة المجتمع.

إننا لا نعلم حتى هذه اللحظة ما هي النتيجة التي سيخرج بها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونحن نعارض بقوة جميع الصياغات التي تعني النكوص عن حقوق الإنسان. ونعلم ونأسف لأن لجنة وضع المرأة، في دورتها السادسة والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١٢، لم تتفق على النتائج بسبب الاشارة إلى المساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وإننا نعتقد أن مستقبل الأمم المتحدة، بل مستقبلنا ذاته، على المحك عندما لا يمكننا الاعتماد عليها لحماية الصياغة المتفق عليها والاتفاقيات الملزمة.